بدءاً من اليوم روسيا «تحتفظ بحق الرد»

الأحـداث تنبـئ عنهـا ظلالهـا

عبد المنعم علي عيسى

يكشف الصراع الدائر بين جيش الإسلام وجيش الفسطاط (تأسس ١٥ آذار ٢٠١٦ من اتحاد فصائل يغلب عليها الهوى القاعدي) في الغوطة الشرقية منذ ٢٨ نيسان ٢٠١٦، جزءاً مهماً مما يدور في خلد الدول الإقليمية الداعمة لكل طرف من الأطراف المتحاربة، على حين أن احتدامه (حتى ١٧ / ٥ سقط ١٠٠٠ قتيل و٥٠٠٠ جريح من الطرفين) يمكن أن يضيء على الحسابات التي يمكن أن تكون قد أجرتها تلك الدول على سياساتها، أما التعقيدات التي بلغها (ذلك الصراع) فهي تظهر بوضوح عبر فشل الدوحة التي أنشأت غرفة عمليات مصالحة دائمة ٢٤ / ٢٤ دافعة بالداعية السوبر يوسف القرضاوي لأن يدلو بدلوه هو الآخر ليخرج هذا الأخير إلينا ببيان أصدره ١٩ / ٥ / ٢٠١٦ ويفتي فيه بحرمة اقتتال الأخوة وكأن من أفتى بقتلهم بالأمس لم يكونوا إخوة أيضاً وكأنهم لا ينتمون إلى تراب هذا الوطن أو هوائه، وكأنهم لم يكونوا قد تزاوجوا (وتصاهروا) مع شركائهم الذين يحرضهم القرضاوي الآن عليهم، أو كأن بيوت الله لم تجمعهم معاً أو أن أكتافهم (وأرواحهم) لم تكن منصهرة في ساحات تشرين أو في رد عدوان ١٩٨٢ عن لبنان.

الآن بات من الممكن القول إن التحالف السعودي- التركي الناشئ في آذار ٢٠١٥ والذي أثمر عن ولادة جيش الفتح ٢٤ / ٣ / ٢٠١٥ أي قبل أقل من ٢٤ ساعة من إعلان الحرب السعودية على اليمن ذلك التحالف لم يعد قائماً بالشكل الذي كان عليه في أعقاب الإعلان عنه.

لم يرق تأسيس جيش الفتح لجيش الإسلام على الرغم من أن كليهما مدعوم سعودياً إلا أن الحسابات هنا تختلف بين الاثنين، فالرهان السعودي يقوم بالدرجة الأولى على جيش الإسلام وما يمكن أن يقوم به جيش الفتح فهو يجب أن يكون في خدمة الدور الذي يؤديه ذلك الجيش وهو ما تنبه إليه القائمون على جيش الفتح مبكراً ما يفسر رفض هؤلاء لطلب جيش الإسلام بالانضمام إلى جيشهم الوليد مرتين متتاليتين فالخشية هي أن يستطيع المطالبون بالانضمام الهيمنة سياسياً وعسكرياً على التركيبة الجديدة بفعل دعم سعودي مطلق وبلا حدود، ثم إن هناك نقطة أخرى تعيق الاندماج أو التساكن بين الاثنين وهي تعود إلى الاختلاف في المناهل التي يشرب كل من الطرفين، فجيش الفتح يتبنى الفكر القاعدي ومرجعيته تعود إلى قيادات خراسان، أما جيش الإسلام فهو يتبنى فكر ابن عثيمين (محمد بن صالح العثيمين ت ٢٠٠١ وهو صاحب وجهة نظرة في الوهابية ويقول بوجوب العودة إلى أفكار جهم بن صفوان على الرغم من أن محمد بن عبد الوهاب قد أقام مذهبه برمته على أفكار هذا الأخير إلا أن ابن عيثمين يقول إذا ما كان الماء موجوداً فلماذا التيمم؟ وهنا لا نريد أن نقول إن دوافع ذلك الصراع هي إيديولوجية إلا أن هذه الأخيرة تشهد تلك الدوافع السياسية بالدرجة الأولى.

من الممكن لنا أن نلحظ أن امتدادات هذا الصراع الإقليمي في النسيج الدولي في العديد من قطباته المكونة له والتي كان آخرها اجتماع فيينا ١٧ / ٥ / ٢٠١٦ والذي يمكن وضعه تحت عنوان عريض هو صفر نتائج أو مراوحة في المكان على أفضل تقدير، فهو يدعو إلى إلزام الفصائل المسلحة بقرار وقف إطلاق النار إلا أنه يشترط لذلك أن تكون تلك الفصائل موافقة على هذا القرار، والجميع يدرك أن أمراً كهذا مستحيل أن يتحقق إذ كيف يمكن لجبهة النصرة «مثلاً» أن تخرج سكيناً من جيبها وتذبح بها نفسها من الوريد إلى الوريد كما تفعل بالآخرين؟ ويدعو البيان أيضاً الفصائل المعتدلة «!!» إلى فك ارتباطها مع التنظيمات المتطرفة والتكفيرية، والجميع أيضاً يدرك (في الذروة منهم الأميركان أيضاً) أن عملية فك الارتباط بين تلك الفصائل والتنظيمات المتشددة سوف تكون بمنزلة نزع أسلحة قسري لتلك التنظيمات التي لن تستطيع الصمود، وقبل أن يجف حبر البيان الذي أصدرته لتعلن فيه انفكاكها الافتراضي ستكون قد لحقت بأقرانها كحركة حزم أو الفرقة (١٣) وسواهما، أما الدعوة (التي وجهها البيان أيضاً) إلى الفصائل المسلحة طالباً منها جعل قرار وقف إطلاق النار قراراً دائماً فهي دعوة أخلاقية تصلح لأن تصدر عن جمعية خيرية ولا قيمة عملية لها إذا لم يكن الداعون إليها يمتلكون آلية عقابية لمحاسبة المتمردين على تلك الدعوة.

باختصار يمكن القول إن بيان فيينا ١٧ / ٥ / ٢٠١٦ لا يعدو أن يكون أكثر من إشارة من جملة الإشارات التي لم تنفك واشنطن ترسلها منذ حين ومفادها أنها لا تجد نفسها مستعجلة فيما يخص الأزمة السورية ليترك الأمر برمته إلى إدارة أميركية جديدة ستدخل الحكم في العشرين من كانون الثاني ٢٠١٧ ولن يكون بمقدور طاقمها ارتداء «بزات العمل» قبل أن يحل صيف العام القادم في مثل هذه الأيام.

دولياً يمكن القول إن التوافق الروسي- الأمريكي الذي حدث في أعقاب زيارة جون كيري إلى موسكو ١٥ / ١٢ / ٢٠١٥ هو أيضاً لم يعد قائماً بالشكل الذي كان عليه حتى الإعلان عن الهدنة السورية ٢٧ / ٢ / ٢٠١٦، فقد عانى (ذلك التوافق)، مطبات وعوائق كثيرة قبل أن تتم عملية إطلاق رصاصة الرحمة عليه من سيرغي شويغو وزير الدفاع الروسي الذي قال في ٢٠ / ٥ / ٢٠١٦، «نحن نحتفظ بحق الرد على من يخرقون الهدنة بدءاً من ٢٥ / ٥ / ٢٠١٦»، وهو تصريح مهم ويحمل العديد من المؤشرات أو الدلالات ولعل موسكو أرادت عبره أن ترسل جملة من الرسائل كأن تقول بأنه إذا ما ظلت المعالجات المعمول بها للأزمة السورية قاصرة هكذا فإن من الأفضل إطلاق رصاصة الرحمة عليها بدلاً من أن تبقى في مرحلة موت سريري طويل، وكأن تقول أيضاً إنها (موسكو) لن تستطيع أن تبقى هكذا في ردهات الانتظار ترقباً لخديعة جديدة على شاكلة ما حدث في تلة العيس وفي خان طومان. على الأرجح فإن موسكو باتت متيقنة بأن الرهان على إنجاز شيء ما في ما تبقى من عمر الإدارة الأمريكية الحالية هو رهان خاسر وهو الأمر الذي يدفعها باتجاه العودة إلى مناخات عاصفة السوخوي، فأن يأتي التصريح السابق على لسان سيرغي شويغو (وليس على لسان سيرغي لافروف) فهو أمر يحمل معنى أيضاً يراد إيصاله بأن القرار قد بات في عهدة العسكر بعد أن أعطي الساسة المزيد من الوقت من دون أن يكون ذلك كفيلاً بإحداث تقدم إيجابي.

قد نكون اليوم على أعتاب عاصفة السوخوي الجديدة والتي قد تعطى رقم (٢) أو أن تحمل اسماً آخر يليق بالمصداقية الروسية التي لم تنفك موسكو تعلن أنها أحد أكبر ثوابتها السياسية وترمي بقفاز التحدي بوجه من يستطيع إثبات العكس بعد أيام من إعلان بوتين عن قرار سحب جزئي لقاذفاته من سوريا ١٥ / ٣ / ٢٠١٦ كان قد أعلن بأن تلك القاذفات تستطيع العودة إلى سابق عهدها في ست ساعات فقط.

مصادر أوروبية: معارضة الرياض «مكلفة» التفاوض وليست «ممثلاً» للسوريين

الاتحاد الأوروبي ابتعد عن التفاهم الأميركي الروسي واقترب من السعودية

سامر ضاحي – وكالات

أظهر اجتماع مجلس الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمن في بروكسل خلال اليومين الماضيين إلى العلن الموقف الأوروبي المتمايز عن التفاهم الأميركي الروسي الصادر في التاسع من الشهر الجاري والذي سبق اجتماع «مجموعة الدعم الدولية لسورية» التي اجتمعت في فيينا الأسبوع الماضي من خلال الإصرار على أن تحقيق السلام في سورية غير ممكن «في ظل القيادة الحالية» رغم الاتفاق على أن يكون الأول من أب المقبل موعداً لمرحلة جديدة «تشمل تشكيل هيئة حكم انتقالي تتمتع بكامل الصلاحيات التنفيذية»، ومواصلة التأكيد على هشاشة اتفاق وقف الأعمال القتالية.

ورغم أن اجتماع الأوروبيين كان مخصصاً لبحث محاربة تنظيم داعش المدرج على لائحة الإرهاب الدولية إلا أنهم واصلوا ممارسة سياسة ازدواجية المعايير تجاه الأزمة في سورية عندما أكدوا استمرار دعم حكومة بغداد في حربها ضد داعش وتجنبوا الحديث عن الجهود التي تبذلها دمشق في الشأن ذاته، في حين اعتبرت مصادر أوروبية مطلعة أن معارضة الرياض «مكلفة بالتفاوض في جنيف» فقط وليست «ممثلاً» للسوريين.

وعبر وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في بيان عقب اجتماعهم عن «قناعة دولهم بألا إمكانية لتحقيق السلام في سورية في ظل القيادة الحالية، وما لم يتم تلبية كافة تطلعات الشعب السوري»، بحسب ما نقلت وكالة «أكي» الإيطالية. وتعهد الوزراء بالاستمرار في دعم «المعارضة السورية المعتدلة، خاصة الهيئة العليا للمفاوضات»، كما أشاروا إلى أنه «يتعين الاستمرار في مفاوضات ذات مصداقية وجدية وتأمين إنجاح عملية جنيف وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة»، كما جاء في البيان.

ونقلت الوكالة الإيطالية عن مصادر أوروبية مطلعة أن الحديث الأوروبي عن الهيئة العليا للمفاوضات، يأتي انطلاقاً من «قناعة الأوروبيين بأن الهيئة مكلفة التفاوض في جنيف» والتي تم الاتفاق على تشكيلها بعد مؤتمر الرياض، بعكس تصريحات معارضين سوريين، بأن بروكسل تعتقد أن «الهيئة العليا للمفاوضات هي من يمثل الشعب السوري».

ورغم أن الأوروبيين أكدوا استمرار دعمهم للحكومة العراقية «من أجل إنجاز الإصلاحات ومحاربة تنظيم داعش» إلا أنهم تجنبوا الحديث عن دعم الحكومة السورية فيما يمكن اعتباره ازدواجية للمعايير وتماهياً مع الموقف السعودي.

واعتبر مراقبون أن الاجتماع الأوروبي يتزامن مع احتدام المعارك بين الجيش العربي السوري وحلفاؤه من جهة وبخاصة سلاح الجو الروسي ومجموعات مسلحة وإرهابية على رأسها جبهة النصرة فرع تنظيم القاعدة في سورية، والمدرج على لائحة الإرهاب الدولية. ومؤخراً استطاع الجيش السوري وحلفاؤه التقدم في غوطة دمشق الشرقية والسيطرة على القطاع الجنوبي منها، بالتزامن مع انطلاق ما سمي «عاصفة السوخوي» الروسية في مدينة حلب والتي كثفت من غاراتها على طريق الكاستيلو المعبر الوحيد المتبقي للمجموعات المسلحة في المدينة، وقصف مكثف على مواقع المسلحين في داريا بغوطة دمشق الغربية.

وكان اجتماع مجموعة الدعم الأسبوع الماضي في فيينا أخفق في تحديد موعد جديد لانطلاق الجولة الرابعة من الحوار السوري السوري في جنيف، إلا أنه أكد على أن يكون الأول من آب، هو «الموعد الافتراضي للتوصل إلى سلطة إنتقالية في سورية، في حال حصل تقدم في المفاوضات»، وهدد بأن المجموعة الدولية ستتخذ الإجراء المناسب بحق أي طرف ينتهك اتفاق الهدنة «الهش»، ودعا المجموعات المسلحة إلى فك ارتباطها بتنظيمي داعش والنصرة وكذلك توصل إلى إلقاء المساعدات جواً للمناطق المحاصرة، بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي، وتحدث وزير الخارجية الأميركي جون كيري عن «وجود عدة خيارات بديلة للتعامل مع (الرئيس بشار) الأسد في حال لم يلتزم بالحل السياسي، رغم أنه أوضح أن روسيا أكدت التزام الرئيس الأسد بعملية جنيف.

واعتبرت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية أن الاجتماع الأوروبي في بروكسل حذر من أن الهدنة التي أعلنت في ٢٧ شباط الماضي مهددة بالانهيار «بسبب الإنذار الذي وجهه المتمردون إلى القوات الحكومية» بحسب تقرير للصحيفة نقله الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم».

واعتبر البيان الختامي للاجتماع الأوروبي أن الحرب في سورية هي «الكارثة الإنسانية الكبرى في العالم، التي لا مثيل لها في التاريخ الحديث»، لافتا إلى أنه «وبهدف وقف العنف وفسح المجال أمام الشعب السوري للعيش في وئام واستقرار في بلده، فإن الاتحاد الأوروبي سيستمر في دعمه للعملية السياسية المؤدية إلى انتقال شامل».

وأشار البيان إلى أن الاتحاد الأوروبي سيستمر في تقديم المساعدات الإنسانية والدولية للمدنيين وسيزيد الاعتمادات المالية لتنفيذ هذه البرامج. كما أعرب المجتمعون عن دعمهم للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص ستيفان دي ميستورا.

واعتبرت الصحيفة الروسية أن «القوات الحكومية اتهمت المتمردين بخرق الهدنة وقصف الأحياء السكنية، التي تسيطر عليها القوات الموالية للرئيس الأسد»، ما دفع ميليشيا «الجيش الحر» لإصدار بيان وقعته ٤٠ مجموعة مسلحة وجه إنذاراً لـ«القوات الحكومية» لإيقاف المعارك في ريف دمشق، خلال ٤٨ ساعة فقط من أمس الأول بحسب الصحيفة.

ونقلت الصحيفة عن رئيس معهد الدين والسياسة ألكسندر إيغناتينكو، أن الالتزام بالهدنة يثير العديد من الأسئلة، معتبراً أن الهدنة «تُخترق من مختلف الأطراف»، وشكك بـ«وجود بنية متكاملة قوية يمكن تسميتها «الجيش السوري الحر»، الذي تقاتل تحت لوائه فصائل عديدة ومختلفة، مثل «جيش الإسلام». ولم يستبعد إيغناتينكو أن يكون هذا الإنذار قد وُجه ليس من جانب «الجيش السوري الحر»، بل من مجموعات مثل «جيش الإسلام».

اجتماع مجلس الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمن في بروكسل (نقلاً عن موقع روسيا اليوم)

شباب الحسكة.. يستنكرون الإرهاب ويتمسكون بوحدتهم الوطنية

جلنب من الدمار الناجم عن الاعتداءات الإرهابية في الكراجات الجديدة بمدينة طرطوس (سانا)

الحسكة- دحام السلطان

أكد شباب الحسكة تمسكهم بوحدتهم الوطنية، ومشددين على أن يد الغدر والإجرام التي طالت المدنيين في اللاذقية وطرطوس والقامشلي، لن تزيدهم إلا قوة ومنعة.

وخلال وقفة تضامنية لهم أمام مبنى فرع الشبيبة بمدينة الحسكة، بيّن الشباب أن الإرهاب الذي ينتهجه تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، وأخواته وبرعاية خليجية، «سيسقط أمام شجاعة السوريين الذين حاربوا الإرهاب وتصدّوا له، مبينين للعالم أجمع، أن سورية لن تركع ولن تتزحزح عن مواقفها البطولية والوطنية».

وأكد أمين فرع حزب البعث العربي الاشتراكي خلف عايد المهشم، أن «هذا الإرهاب الدموي العاجز والجبان، الذي انكسر مهزوماً أمام ما يحققه الجيش العربي السوري من انتصارات على الأرض على هذه العصابات الإرهابية الإجرامية، يقوم بين الحين والآخر على اقتراف هذا الإجرام الغادر».

وأضاف: «نستنكر هذا الفعل الإرهابي ونقف اليوم متضامنين لنمد الوطن اليوم بالدم والرجال، بكل مكوناتنا التي تنتمي إلى لون واحد ودين واحد وموقف واحد، لأننا ننتمي إلى سورية، سورية الوحدة الوطنية».

من جانبه قال مفتي الحسكة عبد الحميد الكندح: «العزة والكرامة لن تكون إلا لسورية قيادة وجيشاً وشعباً، والخزي والعار للمذهب التكفيري الوهابي الذي أراد أن ينال عبثاً من صمودنا». من جهته قال مطران أبرشية الجزيرة والفرات للسريان الأرثوذكس، موريس عمسيح: «نحن إخوة في هذا الوطن، وما وقفتنا هذه إلا دليل على إننا أشقاء متحابون، وبيّن أن القلوب جريحة لما حصل في القامشلي وطرطوس وجبلة».

وبيّن رئيس مكتب الشباب محمد سعيد خلف، أن «من يرد أن يهدم الحضارة والسلام والمحبة، ومن أراد بفعله الإجرامي التكفيري، أن يرمي عبثاً إلى زعزعة النسيج الوطني المتماسك في الوطن فهو واهم وجبان، وأننا من خلال هذه الوقفة: نؤكد أننا شعب واحد متماسك متعاضد ومتحد، وجيشنا والقوى الوطنية المؤازرة له سينتصر لا محالة لأننا حق وأصحاب حق».

بدوره بيّن نقيب المحامين بالحسكة عبد العزيز جاويش، أن «قدر سورية أن تكون على رأس قائمة أجندة الأعداء عبر التاريخ، ونحن نعيش لحظات استثنائية تمر في كل لحظة، وخيارنا هو المستقبل الذي سنصنعه بأيدينا نحن، وليس الذي يصنعه أعداؤنا».

«الجزيرة» تفشل في استدراج وزير الخارجية الصيني لمواقف تنتقد الحكومة السورية وروسيا

وانغ يي: الحل في سورية «سياسي» ومحاربة روسيا للإرهاب تمت بدعوة رسمية

الوطن

جدد وزير الخارجية الصيني وانغ يي تأكيد موقف بلاده الداعي إلى حل الأزمة السورية «سياسياً» من خلال السوريين أنفسهم وبقيادة السوريين، ورأى أنه «لا عقبة يستحيل تجاوزها»، معتبراً أن دخول روسيا على التسوية السورية ومكافحة الإرهاب في سورية كان شرعياً لأنه جاء «تلبية للدعوة الرسمية من الحكومة السورية». جاء ذلك في مقابلة أجرتها مع الوزير الصيني قناة «الجزيرة» الفضائية التي حاول فيها الصحفي من خلال صيغة الأسئلة التي يطرحها جعل وانغ يتعرض بانتقادات إلى الحكومة السورية وروسيا إلا أن الصحفي أخفق في ذلك.

وفي إجابته عن سؤال: شنت روسيا والحكومة السورية حرباً في حلب، أدت إلى نزوح ملايين السوريين، كيف تنظرون إلى ذلك؟، قال وزير الخارجية الصيني في المقابلة التي تلقت «الوطن» نصاً منها من السفارة الصينية بدمشق: «ندعم الشعب السوري دائماً لتقرير مصيره بإرادته المستقلة، كما ندعم تسوية المسألة السورية عن طريق الحل السياسي. لذلك، صوت الجانب الصيني مع قرارات مجلس الأمن الداعية إلى حل المسألة السورية سياسياً. كما ندعم عملية بامتلاك (بـإدارة وإرادة) السوريين وبقيادة السوريين، ونثق بأنه ما دامت جميع القوى والأحزاب السياسية السورية تجلس معاً، واضعين إعلاء المصلحة الأساسية والطويلة المدى للدولة السورية وشعبها، يمكن إيجاد حل للمسألة بالتأكيد».

وأضاف وانغ: «لا عقبة يستحيل تجاوزها، المهم هو تجاوز الحسابات الأنانية لمصلحة حزب أو طرف. في الوقت نفسه، يجب على القوى خارج المنطقة تقديم دعم لازم للشعب السوري لتمكينه من تسوية المسألة بإرادته المستقلة والقيام بدور بناء في هذا الصدد».

وتابع الوزير الصيني في إحراج للصحفي: «رأينا تدخل دول كثيرة في المسألة السورية بدرجات متباينة. وحسب علمنا، أن روسيا شاركت في عملية التسوية ومحاربة قوى التطرف والإرهاب تلبية للدعوة الرسمية من الحكومة السورية».

وزاد وانغ على ذلك قائلاً: «يجب أن نعترف بأن الجهود المشتركة المبذولة من روسيا وغيرها من الأطراف، تمكنت من احتواء الإرهاب في داخل سورية إلى حد ما، وإلا فلن تستأنف المفاوضات السلمية بشأن المسألة السورية في الفترة الأخيرة، ولن يكون هناك التقدم المستمر في الإغاثة الإنسانية. لكن، لاقت هذه المفاوضات صعوبات في الآونة الأخيرة، وتعرضت الهدنة لتحديات مختلفة. لكن كلما ضاقت الحالة، زادت الضرورة لدفع المفاوضات بعزم، وزادت أهمية الدور الإيجابي لجميع الدول خارج المنطقة».

وختم وانغ إجابته عن السؤال بالقول: «خلاصة القول، الموقف الصيني من المسألة السورية ثابت وواضح، نتمسك بطريق الحل السياسي، لأنه وحده يتفق مع المصلحة الأساسية للشعب السوري والدولة السورية».

وفي مؤشر على أن جواب الوزير الصيني لم يرق للصحفي طرح الأخير سؤالاً: غير أنهم ارتكبوا جرائم الحرب بحجة مكافحة الإرهاب، أليس كذلك؟ فرد وانغ بالقول: «أعتقد أن أبناء الشعب السوري هم الأدرى بالأحوال على الأرض، فهم أحق من الآخرين للتكلم. ويجب على دول خارج المنطقة أن تتحلى بالحذر والتأني في تقييم هذه المسألة». وأوضح وانغ، أن «لدى الصين معيارين أساسيين لتقييم عملية عسكرية يشنها بلد في بلد آخر: أولاً، لا بد أن تحصل هذه العملية العسكرية على موافقة البلد صاحب الشأن أو تمت بناء على دعوته؛ ثانياً، لا بد أن تتفق هذه العملية مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي والعلاقات الدولية. نقوم بتقييم العمليات العسكرية وفقاً لهذين المعيارين، سواء كانت العملية في سورية أم العراق أم اليمن أم أي مكان آخر».

وتحدث وانغ عن تطور علاقات بلاده مع الدول العربية، وأوضح أن الصين أصبحت «أكبر شريك تجاري لـ١٠ دول عربية، وتجاوز حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية ٢٠٠ مليار دولار». ولفت إلى أن الرئيس شي جينبينغ طرح «مبادرة التشارك الصيني العربي في بناء «الحزام والطريق»، ومن المبين (الواضح) أن الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط تتمتع بموقع إستراتيجي مهم جداً في إطار بناء «الحزام والطريق».

وأضاف: «سترتفع مكانة دول الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الصينية باستمرار، لذلك، لدينا ثقة تامة بالمستقبل الواعد للعلاقات بين الصين والدول العربية».

وجدد وزير الخارجية الصيني تأكيد موقف بلاده الدائم والثابت لقضية الشعب الفلسطيني العادلة لاستعادة حقوقه الوطنية، والرافض للحصار المفروض على قطاع غزة. وعن اتهام وزير الدفاع الأميركي آشتون كارتر الصين بعسكرة منطقة بحر الصين الجنوبي وقلق دول آسيا وباسيفيك من الردم الذي تقوم به الصين، وإن كان ذلك يعتبر استفزازاً عسكرياً من الولايات المتحدة ودول جنوب شرق آسيا؟ قال وانغ: «أعتقد أن تقييمك هذا منطقي. إن بحر الصين الجنوبي كو أصلاً بحر السلام والاستقرار. بالنسبة إلى النزاعات على بعض الجزر والشعاب التي خلّفها التاريخ، رغم أن حقوقنا أنتهكت، ما زلنا نلتزم بالحل السلمي عبر الحوار والتشاور. وما زالت هذه العملية جارية».

وزير الخارجية الصيني وانغ يي في مقابلة أجرتها معه قناة «الجزيرة» الفضائية

كندا ودول الخليج: لمضاعفة الجهود لمنع تدفق الإرهابيين إلى سورية

اتفقت دول مجلس التعاون الخليجي وكندا على تعزيز «التعاون» في مكافحة تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية وغيره من التنظيمات التكفيرية، و«مضاعفة الجهود لمنع تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب» إلى سورية والعراق، حسبما أعلن وزراء خارجية هذه الدول بعيد اجتماعهم في السعودية.

وأكدت هذه الدول في بيان مشترك ضرورة العمل على «تجفيف» مصادر تمويل هذه الجماعات، وأن «الحملة على تنظيم داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية هي حرب على الإرهاب والوحشية».

واتفق وزير الخارجية الكندي ستيفان ديون ونظراؤه في مجلس التعاون الخليجي، لدى اجتماعهم في جدة على البحر الأحمر، على «تقوية التعاون المشترك لدحر الإرهاب وتعزيز الأمن والاستقرار، بما في ذلك مضاعفة الجهود لمنع تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب» إلى سورية والعراق.

وكان وزير الخارجية الكندي أعلن السبت إطلاق شراكة أمنية مع تونس مدتها الأولية ثلاثة أعوام بهدف دعمها في «معركتها مع الإرهاب».

وبعدما أعربوا عن دعمهم لجهود الحكومة العراقية «للحفاظ على الأمن والاستقرار»، أعاد الوزراء تأكيد «رفضهم لدعم إيران للإرهاب وأنشطتها المزعزعة للاستقرار في المنطقة»، مشددين على «التزامهم بالعمل معاً للتصدي لتدخلاتها في المنطقة»، كما أورد البيان.

أ ف ب